مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1457- 1475

التجربة التنموية الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربياً

The Malaysian development experience: a reading of the elements of success and lessons learned in the Arab world

منى طواهرية*[1]، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، مخبر البحث في السياسات العامة والتحدّيات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، touahriamouna@gmail.com

عائشة قادة بن عبد الله[2]، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/08 **تاريخ قبول المقال:** 2022/05/14 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

الملخص:

تعتبر عملية التنمية نتاج مراحل عديدة وتضافر جهود الفاعلين بغية تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلباته تماشياً واحتياجاته وامكانياته على جميع الأصعدة .

وتعد التجربة الماليزية إحدى قصص النجاح في القارة الآسيوية، فهي مثال لنموذج رائد قوامه الاقتصاد والاسلام، فقد تحولت ماليزيا في غضون ثلاثة عقود من دولة صنفت كأفقر دول آسيا إلى دولة صناعية حديثة بفضل السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في مساعي التنمية، والتي جعلت منها تجربة تنموية رائدة حظيت باهتمام ودراسة كثير من الخبراء الاقتصاديين، نظرا لحجم الانجازات والنجاحات التي حققتها والتي مكنتها من تبوء المراتب الأولى عالميا.

الكلمات المفتاحية: التنمية، ماليزيا، رأس المال البشري.

Abstract:

The development process is the result of several stages and the concerted efforts of the actors in order to achieve progress and progress in the fields of human life, to advance the human being towards living stability and prosperity, and to meet his requirements in line with his needs and capabilities at all levels.

* المؤلف المرسل

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1457- 1475

The Malaysian experience is one of the success stories in the Asian continent. It is an example of a pioneering model based on the economy and Islam. Within three decades, Malaysia has transformed from a country that was ranked as the poorest in Asia to a modern industrial country thanks to the policies and strategies adopted in development endeavors, which made it a pioneering development experience that gained With the interest and study of many economic experts, given the size of the achievements and successes it has achieved, which enabled it to occupy the first ranks globally.

Keywords: development, Malaysia, human capital.

المقدمة:

تعد ماليزيا من بين دول العالم النامية، والتي عانت من آثار الاستعمار لمدة خمسمائة عام، ما جعلها من أفقر الدول رغم غناها من الثروات والخيرات، غير أنه وبحصولها على الاستقلال عام 1963، ظهرت حركات الاصلاح التي تبنت مشروع النهضة التنموي الماليزي، لتصبح بذلك من أهم التجارب الآسيوية الرائدة، التي خرجت من كبوتها لتصل إلى مصاف الدول المتقدمة خلال عقدين من الزمن، حيث قدمت تجربة نموذجية للتعايش بين الثقافات، والمجموعات البشرية المتباينة عرقيا وثقافيا التي تعيش فيها.

فبعد أن كانت بلدا زراعيا يعتمد اقتصاده على السلع والمنتجات الزراعية، تحولت إلى بلد منتج للسلع الصناعية بعد أن أعطت الأهمية القصوى للعنصر البشري، بالعمل على تنمية طاقاته وامكاناته الفكرية، مما مكنها من خوض معارك التنمية، فأصبحت بذلك تجربة تنموية ناجحة، قدمت كثير من الدروس الواجب الاستفادة منها.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كونها تعالج تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، والتي قدمت نموذجا تنمويا ناجحا يجمع بين الفكر الاسلامي والفكر الاقتصادي الحديث، وبالتالي تقديم نموذج يمكن الاستفادة منه للنهوض بالاقتصاديات العربية.

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على التجربة التنموية الماليزية، من خلال التعرف على الأسس والمقومات التي ارتكزت عليها في تحقيق تنميتها الشاملة.
- التعرف على المسار التنموي الذي اعتمدته ماليزيا للخروج من معضلة التخلف، الفقر؛ وذلك من خلال تبني نموذج اقتصادي ينبثق من خصوصيات المجتمع الماليزي؛ وليس نموذج مستورد من الخارج.

- معرفة أهم الدروس المستفادة من التجربة الاقتصادية الماليزية، ومن ثمة امكانية الاستفادة منها عربيا.

منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لوصف التجربة الاقتصادية الماليزية وتحليل الظروف والنتائج قصد تقييم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها وكيف مثلت نموذجا يمكن الاستفادة من دروسه للدول العربية.

اشكالية الدراسة

تعاني أغلب الدول مشاكل تنموية انعكست على مستوى معيشة المواطنين من بطالة وتضخم، مما دفع كثير من الدول تسعى للنهوض باقتصادياتها مستفيدة من التجارب التنموية الرائدة ومنها التجربة الماليزية التي نحن بصدد دراستها و التعرف على مقومات نجاحها وذلك بطرح الاشكالية التالية:

كيف استطاعت ماليزيا بناء نموذج تنموي فعال في جميع المجالات لدعم جهود التنمية المستدامة؟

من جوهر الاشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- **ماهي الاستراتيجيات المعتمدة في بناء الاستجابة العملية في عملية التنمية على المستوى الواقعي؟**
- **كيف يمكن للدول النامية ومنها الدول العربية الاستفادة منها في تنمية مجتمعاتها والنهوض باقتصاداتها؟**

سوف نعالج الموضوع وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الماليزي قبل تحقيق الطفرة التنموية

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية الماليزية

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجديدة

المبحث الثاني: مؤشرات نجاح التجربة التنموية الماليزية

المطلب الأول: مؤشر الديمقراطية والحكم الراشد

المطلب الثاني: مؤشر التعليم والصحة العامة

المطلب الثالث: المؤشر الاقتصادي والاستثمار الخارجي.

المبحث الثالث: الدروس المستفادة وإمكانية تطبيقها في الدول العربية

المطلب الأول: الدروس المستفادة عربيا

المطلب الثاني: أسس النهوض باقتصاديات الدول العربية

المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الماليزي قبل تحقيق الطفرة التنموية

انشغلت ماليزيا منذ حصولها على استقلالها في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها، وتعد فترة "محمد مهاتير" هي الفترة التي شهدت انطلاقة النموذج التنموي للتنمية، حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية، بحيث شملت كل الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، إذ قدم تصوراً متكاملاً للتنمية الاقتصادية مما أتاح له إرساء دعائم الاقتصاد القوي[1].

وعليه سنناقش في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية الماليزية

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجديدة

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية الماليزية

تحتل ماليزيا موقعا استراتيجيا هاما في جنوب شرق آسيا، وهي تزخر بمقومات طبيعية وموارد اقتصادية هامة مكنتها من بناء اقتصادها، حيث يشكل احتياطي الغاز الطبيعي النسبة الأكبر، يليها القصدير، الفحم، الخشب، كما ساعدت طبيعة مناخها على جعلها بلدا زراعيا منتجا لعديد المنتجات الزراعية التي شكلت مصدرا هاما وثروة طبيعية يعتمد عليها الاقتصاد الماليزي.

بداية؛ ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق قارة آسيا، تتكوّن من إقليمين منفصلين، هما شبه الجزيرة الماليزية التي كانت تعرف باسم "غرب ماليزيا"، وإقليم سرواك وصباح أو "شرق ماليزيا" ويفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي.

تبلغ مساحتها 330 ألف كلم^2 ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس والبوكسايت، وتتميّز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عرقيّة كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود[2].

[1] وفاء لطفي، "السياسات التنموية في ماليزيا"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 4، أكتوبر 2011، ص02.

[2] بن حته إلياس، مشروع الإسلام الحضاري والتجربة التنموية في ماليزيا: دراسة في دور القيّم الإسلاميّة في التنمية، في: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق. برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص12.

الشكل 01: خريطة دولة ماليزيا

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجديدة

منذ حصول ماليزيا على استقلالها في عام 1957، نجحت ماليزيا في تنويع اقتصادها من اقتصاد يعتمد في البداية على الزراعة والسلع الأساسية، إلى اقتصاد قائم على قطاعي التصنيع والخدمات، مما دفع البلاد إلى أن تصبح مصدراً رائداً للأجهزة الكهربائية، وكان الانفتاح على التجارة والاستثمار عاملاً أساسياً في خلق فرص العمل ونمو الدخل[3].

فقد خرجت ماليزيا من جذورها الاستعمارية في عام 1957 لتشكل دولة مكتملة الأركان دولة مستقلة، كانت البلاد في الأساس ريفية وتقليدية وفقيرة. بدأت الدولة بنظام إداري فعال بشكل عام والبيروقراطية لدعم اقتصاد مخصص للريعية المتخصصة موارد إنتاج القصدير والمطاط – موروثات من أيام البريطانيين الحكم الاستعماري ومع ذلك، حتى في أيامه الأولى ، كانت جذور مجموعة ضخمة، وقد بدأ بالفعل التغيير الهيكلي على الصعيد الوطني[4].

[3] World bank, « the world bank in malaysia », in site : https://www.worldbank.org/, date : 22/12/2021, heure : 22 :08.

[4]Development In The Past: How Has The Economy Changed?, Malaysia's Development Journey: Past, Present And Future, Khazanah Research Institute. P.140.

وعقب أحداث ماي 1969، نتيجة لغياب التوازن الاقتصادي بين الجماعات العرقية، وكاستجابة لهذه التحديات، تم الاعلان عن السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا (NEP) عام 1970، والتي سعت إلى القضاء على الفقر و إعادة هيكلة المجتمع لإزالة تعريف العرق بالوظيفة الاقتصادية لتهيئة الظروف للوحدة الوطنية بغض النظر عن الاعتبارات العرقية، وقد نجحت هذه السياسة في خفض نسبة الفقر ورفع وفرص التعليم ، والتوظيف في القطاع العام والترقية ومشاركة الأعمال التجارية[5].

تميّزت هذه السياسة في مرحلتها الأولى (1970–1980) بدور أساسي للحكومة في توفير التمويل والبنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الإنتاجية والخدماتية، كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتقديم مساعدة للفقراء وغيرهم من الجماعات المحرومة عن طريق منظمات المجتمع المدني، مع زيادة نسبة المدارس العامة والخاصة والمستشفيات إضافة إلى تركيز الاهتمام بالمناطق الريفية، أما المرحلة الثانية (1980–1990) فكان التركيز فيها على تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تم الاعتماد على برامج إعادة الهيكلة والخصخصة كوسائل لتقليل العبء المالي على القطاع العام، غير أن الأزمة الاقتصادية لعام 1997 أثرت كثيراً على مستوى الاقتصاد مما انعكس على الوضع الاجتماعي العام للبلاد، وأدى إلى سياسة التقشف[6]، وأعيد تأميم شركة بروتون، شركة السيارات الوطنية، الخطوط الجوية الماليزية والمجموعة الإعلامية للموارد الماليزية، وذلك لمنع انهيارها[7].

حملت فترة 1991–2000 بوادر السياسة الوطنية، وهي تعد بمثابة استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة، فاستهدفت تطوير الموارد البشرية وتنميتها، إلى جانب فعالية الاستثمار، فضلاً عن استهداف الحفاظ على النمو المتوازن وتعزيز التكنولوجيا الصناعيّة وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية الدولية، في حين ركزت سياسة الرؤية الجديدة 2000–2010 على بناء الأمة الماليزية وترصيص أعراقها، وتعزيز العدالة الاجتماعيّة والمشاركة الإيجابية في المنافسة العالمية وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة وتعزيز الموارد البشرية، والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.[8]

---

[5] Jomo.K. S, Malaysia's New Economic Policy And National Unity, In Y. Bangura Et Al. (Eds.), Racism And Public Policy, London: Palgrave Macmillan, 2005, P183.

[6] صباح كزيز، مربعي بلقاسم، إدارة التنوع الاثني في ماليزيا ودوره في بناء الدولة، في: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق. برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019،ص.53.

[7] encyclopedia, malaysia-economic development, in web : https://www.nationsencyclopedia.com/asia-and-oceania/malaysia-economic-development.html, date : 19/11/2021, heure : 18 :18.

[8] بوشول السعيد، جرمون سعاد، قاوي معمر، تجربة الاصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة عربياً، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، العدد 04، جانفي 2020، ص103.

أما الرؤية المستقبلية 2020، فإنها تعكس الرؤية الاستراتيجية والتصور المستقبلي لماليزيا بحلول عام 2020، وهي ترمي إلى[9]:

- ✓ بناء دولة ماليزية متحدة وقوية.
- ✓ بناء مجتمع ماليزي متقدم، ناضج ديمقراطياً.
- ✓ تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.
- ✓ خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيا.
- ✓ الاهتمام بالبيئة، مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية لماليزيا، ودعم النمو الاقتصادي وتحسين ورفع مستوى الدخل.

المبحث الثاني: مؤشرات نجاح التجربة التنموية الماليزية

اعتبر الكثيرون الأداء الاقتصادي والإنجازات التنموية لماليزيا منذ الاستقلال باعتباره "معجزة تنموية" ماليزيا ليست فقط واحدة من حفنة من البلدان النامية التي شهدت نموًا اقتصاديًا كليًا مرتفعًا ومستدامًا في فترة ما بعد الحرب، فقد فعلت ذلك من خلال نقل الاقتصاد بعيدًا عن كونه مصدرًا للسلع الأولية إلى التصنيع ورفع البلد إلى فئة الدخل المتوسط الأعلى على علاوة على ذلك، وتحسنت مؤشرات التنمية بشكل مطرد، الحد من الفقر بنسبة 49.3٪ السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام 1970 إلى 6 ٪ بحلول عام 2002، تم تحقيقهم بشكل جيد قبل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وعبر الجميع المجموعات العرقية[10]؛

فكيف وصلت ماليزيا لتحقيق هذه التنمية؟

ركزت ماليزيا على المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته فأكدت على تمسكها بالقيّم الأخلاقيّة والعدالة والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاويين، وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الانتاجية[11].

عمل الرئيس "مهاتير محمد" على تقوية المركز المالي للدولة، ومن ثم الموازنة بين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وبين المشروعات التنموية الخاصة بدولته، إذ قام بخصخصة

[9] بوشول السعيد، جرمون سعاد، قاوي معمر، المرجع نفسه، ص108.

[10] Asadullah, Niaz M, Mansor, N and Savoia, Explaining a 'development miracle': poverty reduction and human development in Malaysia since the 1970s. Working Paper. Manchester: The University of Manchester. 2019, p.03.

[11] نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 –2010، دراسات دولية، العراق، العدد 54، 2012، ص155.

القطاعات الصناعية والاقتصادية المهمة في الدولة، وقام ببيعها بإعفاءات وتسهيلات للماليزيين، ورفض بيعها للأجانب، لكنه لم يمنع المستثمرون من الأجانب إقامة مشروعات جديدة في الدولة الماليزية.

يعتبر العقد الاجتماعي الذي طوره الماليزيون أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها، فالاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة تجنب النزاعات، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي، كل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي[12]، كما أن وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية قد ساهم في نجاح التجربة التنموية.

بدأ المسار التنموي الماليزي في السبعينيات متأثرا باقتصاديات النمور الأسيوية المتقدمة آنذاك، منها جمهورية كوريا، وكوريا الجنوبية، جمهورية الصين، تايوان، هونغ كونج وأخيرا جمهورية سنغافورة، وبعد أن كانت تعتمد وبشكل كبير على التعدين والزراعة، أخذت بالتحول تدريجيا نحو جعل اختصاصها اقتصادا مصنعا بالدرجة الأولى، وقد كانت التجربة اليابانية في كل هذا الملهم الرئيسي في العمليات التصنيعية على حد قول رئيس وزرائها السابق "مهاتير محمد" "الاتجاه شرقا"، ولم تكتفي ماليزيا فيها بالصناعات الخفيفة والمتوسطة، بل طورت قدراتها لتصبح بعد سنوات قليلة من دفع عجلتها التنموية أولى النمور الآسيوية في مجال الصناعات الثقيلة.[13]

وعليه، وبعد أن استعادة ماليزيا استقلالها عقب استعمار طويل دام لأكثر من خمسة قرون، بدأ العمل على تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، وفق عدة مؤشرات تعلقت بالديمقراطية والحوكمة، التعليم، الصحة، تنمية العنصر البشري، حقوق الانسان، الزراعة وغيرها، في سعي للنهوض بالمجتمع الماليزي نهضة كاملة على كافة الأصعدة والنواحي، وهو ما سنناقشه وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: مؤشر الديمقراطية والحكم الراشد.

المطلب الثاني: مؤشر التعليم والصحة العامة.

المطلب الثالث: المؤشر الاقتصادي والاستثمار الخارجي.

المطلب الأول: مؤشر الديمقراطية والحكم الراشد

[12] بن حته إلياس، مرجع سابق، ص13.

[13] وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، المركز الديمقراطي العربي، 25 ماي 2017، على الرابط: https://democraticac.de/?p=46742

تعد فترة حكم محمد مهاتير (1981–2003) الفترة التي عرفت انطلاقة النموذج التنموي بماليزيا، حيث نجح في بلورة رؤية تنموية واضحة المعالم، متعددة الأقطاب، فعلى الصعيد السياسي أكد "مهاتير محمد" على خصوصية الديمقراطية الماليزية، التي تستند إلى المنظومة القيمية الغربية لكنها تستقيم ممارساتها من القيم الآسيوية، مؤكدا أولوية تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات السياسية، وقد ساعدها على تحقيق الاستقرار السياسي اعطائها أهمية التحررية الثقافية التي تبددت عبر التعددية الثقافية في المجتمع الماليزي، والتي مكنت من تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال استيعاب التباينات العرقية والدينية والثقافية للمجتمع الماليزي، فإلى جانب لغة المالاي (السكان الأصليين للبلاد)، إلى جانب لغات الأقليات العرقية الأخرى في البلاد.[14]

فرغم التعدد الثقافي والعرقي للسكان، حيث تضم السكان الأصليين(الملايو)، قبائل الساراواك، فضلا عن المهاجرين الصينيين، والهنود، إلى جانب الاختلافات الدينية، إلا أنه بفضل سياسات التعايش، تمكنت ماليزيا من لم شمل عديد الأعراق في بوتقة التكامل الثقافي، وفق مبدأ المواطنة للجميع، وهذا ما سمح بالتعايش بين مختلف الأطياف، وبالتالي إحراز تقدم ملحوظ في تطوير هياكل الحكم والحفاظ على الأمن، وتعزيز المصالحة، وتقوية نظام العدالة لتعميق جهود المحافظة على الاستقرار في جميع أنحاء البلاد، وتقوية المجتمع المدني بما يسمح من تعزيز مشاركة مدنية أقوى في صنع القرار الحكومي.[15]

المطلب الثاني: مؤشر التعليم والصحة العامة

يعتبر التعليم مفتاح التحول الذي عرفته ماليزيا، حيث اهتمت ببناء الإنسان من خلال تطوير قدرات مواردها البشرية والإيمان بعقول أبنائها وسواعدهم، وذلك بتأسيس نظام تعليمي قوي، ساعدها على بناء قوة عاملة ماهرة قادرة على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعد أن أولت اهتمام كبير بالتعليم الأساسي والفني، حيث تبنت الحكومة الماليزية سياسة تعليمية تقوم على مجانية والزامية التعليم الأساسي، وفق مناهج تعليمية متطورة، ونتيجة لذلك حققت فيه نجاحًا ملحوظًا في زيادة الوصول إلى التعليم، حيث بلغ صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية 97 بالمائة. كما تحسن تحصيل الطلاب في القراءة، ففي نهاية العام

[14] وفاء لطفي، مرجع سابق، ص4.

[15] بلال محمد سعيد المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، 2016، ص16.

الدراسي 2000،كان أكثرمن93٪ من السكان قادرين على القراءة مقارنة بالسنوات السابقة ،وذلك بالنظر لما خصصته من ميزانيات هامة لقطاع التعليم بلغت 50 بالمائة سنة 2009 إيماناً منها بأنه قاطرة التنمية. [16]

كان اهتمام "مهاتير " بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور رياض الأطفال وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر منها، وتمت إضافة مواد تُنمي المعاني الوطنية وتغرز روح الانتماء في مواد التعليم المنهجية واللامنهجية، فبجانب العلوم والآداب تُدرَّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم. وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، الذي ترعاه وزارة الموارد البشرية[17]، وهذا ما مكن من تكوين جيل مطلع يتمتع بالتفكير الإبداعي والنقدي، وتزيده أيضاً بمهارات الاتصال والقيادة وكذلك القيّم والأخلاق[18].

فضلا عن إنشاء المدارس الذكية، التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، وذلك من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثاً للبيئة، وتضع رؤية حكومة ماليزيا المستقبلية واستراتيجية التنمية الاقتصادية خططًا طموحة لتحويل ماليزيا إلى اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال توظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات[19]. ووفقًا لمؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي ، تحتل ماليزيا المرتبة 55 من بين 157 دولة[20].

وبالنسبة لقطاع الصحة العامة، فإن ماليزيا تعتبر الأفضل من حيث الرعاية الصحية، لذلك احتلت المرتبة الأولى عالميا، يرجع ذلك إلى قوة الرنجيت الماليزي والتكلفة المنخفضة للسفر جوا الذي تعتمده، حيث تعتبر

[16] عاشور كتوش، حاج قويدر قورين، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10، 2008، ص83.

[17] د.ذ.ك، "نمو هائل في الاقتصاد الماليزي: نموذج استرشادي للدول النامية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. على الرابط: https://rawabetcenter.com/، تاريخ التصفح: 2021/12/30.

[18] Gouvernement of malizia, getting formal education. In site : https://www.malaysia.gov.my/portal/category/871, date : 30/12/2021, heure : 21 :19.

[19] وزارة التربية و التعليم الماليزية، خطة التعليم في ماليزيا (2013–2025)، مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي. الجزء الأول، بغداد، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2017، ص63.

[20] World bank, op cit.

وجهة لكثير من السياح و الراغبين في العلاج، فقد زار ماليزيا عام 2016 مليون سائح طبي بسبب توفر الأطباء الأفضل تدريبا في القارة الآسياوية، فضلا عن تقديم الخدمات الصحية بجودة عالية في المستشفيات العامة و الخاصة، إلى جانب المستشفيات غير الربحية التي تقدم خدمات استثنائية، حيث يتمتع الرجال والنساء والأطفال بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية المنقذة للحياة، وتبذل الحكومة الماليزية جهودا أكثر لتقديم خدمات الرعاية الصحية بما تخصصه من ميزانيات بلغت عام 2016 ما مقداره 3.8 مليار دولار، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية ما مقداره 1053 مليار دولار من نفس السنة.

كل هذا يشير إلى تحسينات كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث انخفض معدل وفيات الرضع إلى 8.3 حالة لكل ألف طفل وُلد حيا، في حين ارتفع معدل متوسط العمر إلى 75 سنة عام 2018، وانخفض احتمال الوفاة قبل سن الخامسة لكل 1000 وليد إلى 6 وفيات وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية 2018.[21]

المطلب الثالث: المؤشر الاقتصادي والاستثمار الخارجي

نما الاقتصاد الماليزي بشكل كبير منذ استقلالها، حتى أثناء ذلك أوقات تدهور البيئة الاقتصادية العالمية لقد مرت بعملية من التحول الهيكلي الذي كان مشابهًا لذلك في اقتصاديات ما بعد الحرب الأخرى. كان معدل النمو مستدامًا إلى حد ما بين عامي 1961 و 1976 واستمر هذا على مدار العشرين عامًا التالية؛ قدمت الحكومة حوافز من خلال استبدال الواردات، وكذلك الموجهة نحو التصدير أنشطة التصنيع. في السبعينيات، كان النمو المرتفع مدفوعًا بكثافة عمالة الصناعات الموجهة للتصدير مثل المنسوجات وتجميع الإلكترونيات[22].

فبعد أن كانت ماليزيا منذ نحو أربعين سنة من أفقر بلدان العالم، تمكنت عبر سياسة الاعتماد على الذات من تحقيق نهضة اقتصادية هامة، بحيث حققت مؤخرًا معدلات نمو اقتصادية قوية، ارتفع خلالها الناتج المحلي الاجمالي إلى 381 مليار رينجيت ماليزي عام 2009، بمعدل نمو 7.2 بالمائة سنويا،[23] وتمكنت من انتشال الناس من الفقر، بحيث انخفض معدل الفقر إلى 0.4 بالمائة سنة 2015، وارتفع متوسط نصيب الفرد الماليزي من الدخل إلى نحو 10539.2 دولار عام 2016،فضلا عن انخفاض معدل البطالة لعام 2010 إلى نحو 3 %،ثم انخفض إلى 2.8 % عام 2011، خاصة وأن الحكومة الماليزية

[21]أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة، أطروحة دكتوراه، جامعة الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019، ص21.

[22]Asadullah, Niaz M, Mansor, N and Savoia, **op cit.** p.05.

[23] محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 2014، ص 9.

تعمل بنشاط على تطوير الاقتصاد وإصلاح قطاعي المال والأعمال، تحسين مناخ الأعمال بشكل كبير، لتحتل بذلك المرتبة 59 عالميا من بين 188 دولة وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2016.[24] وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01: تطور معدل الفقر في ماليزيا خلال الفترة 2002-2015

التاريخ	2002	2004	2006	2008	2011	2013	2015
معدل الفقر	5.1	5.7	3.6	3.8	1.7	0.6	0.4

المصدر: أطلس بيانات العالم، ماليزيا

شهد المتوسط الاسمي للدخل الشهري للأسر المعيشية ارتفاعًا هائلاً طوال الوقت مرحلة التصنيع ، حيث ارتفعت من RM166 في عام 1970 إلى RM2.049 في عام 2002. استمر هذا جيدًا في عام 2016 ، حيث كان متوسط الأسرة الشهري الاسمي بلغ الدخل 5.228 رينجيت ماليزي – بزيادة تزيد عن 30 ضعفًا عن مستويات عام 1970. عند قياسه بأسعار عام 2010، متوسط دخل الأسرة الحقيقي الشهري سجلت زيادة قدرها ثلاثة أضعاف من 1970 إلى 2002 وزيادة ستة أضعاف من 1970 1970 إلى 2016، من متوسط دخل الأسرة الحقيقي الشهري البالغ 711 رينغيت ماليزي في 1970 إلى
إلى 2.466 رينغيت ماليزي في 2002 إلى 4.538 رينغيت ماليزي في 2016. كأسر ماليزية شهدت دخولًا أعلى على مر السنين، وكذلك فعل الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا[25].

والملاحظ أن فلسفة التجربة الماليزية تقوم على الرؤية الاسلامية للنظام الاقتصادي، وذلك في عدة نقاط، نلخصها فيما يلي:

1. **الملكية المزدوجة:** حيث يحمي النظام الاسلامي الملكية الخاصة إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع قيد على توسع وليّ الامر في الملكية العامة.

2. **الحرية الاقتصادية:** والتي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي في إطار المصلحة العامة، من خلال تهيئة المناخ له ومراقبة نشاطه ليتوافق وقواعد الشريعة الاسلامية.

[24] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2016 (لمحة عامة) تنمية للجميع، 2016، ص 23.
[25] Development in the past: How has the economy changed?, **op cit.** p.143.

3. **العدالة الاجتماعية:** تتمثل في التوزيع العادل للثروة والدخل بين كافة أطياف المجتمع الماليزي دون تمييز، وهو ما يحقق التكافل الاجتماعي والتوازن العام.

4. **وصول نسبة الفائدة إلى الصفر:** وهو ما يوافق تحريم الربا في الشريعة الاسلامية.[26]

وقد أعلنت ماليزيا عن رؤية عام 2020، وهي خطة لثلاثين سنة، تهدف لجعل ماليزيا دولة متقدمة تحظى بمستوى معيشي مرتفع، من خلال اعتماد استراتيجيات تمكنها من التحول إلى دولة متقدمة بقدر ثراء وتصنيع الدول الصناعية دون خسارة شخصيتها الأخلاقية والثقافية أو الدينية.

تعتمد هذه الرؤية على الاقتصاد الرأسمالي واقتصاد الشعب، حيث يشير اقتصاد الرأسمال إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP ، والتوجه نحو التجارة الضخمة، التوسع في الاستثمار، تعزيز قوة الأسواق المالية والمشاريع، أما اقتصاد الأفراد في هدف إلى خلق المزيد من الوظائف، إنشاء مؤسسات مصغرة، دعم تكاليف الحياة، الاهتمام برفاه الأسرة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي.[27]

و بعد أن كانت ماليزيا دولة زراعية تحولت إلى دولة صناعية تقوم على تصنيع وتصدير الأجهزة الالكترونية، حيث بدأت في البداية بتصنيع المنتجات الاستهلاكية محليا دون استيرادها، مما خلق نواة صناعية لبعض المنتجات، دعمها في ذلك قانون الاستثمار لجلب الاستثمارات الخارجية، و التي ساهمت في تنويع الانتاج وتوسيع مجال الالكترونيات و النسيج، فضلا عن تطور القطاع النفطي، كل هذا ساهم في الانتقال من سياسة التصنيع المحلي إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير. [28]

تجدر الإشارة هنا إلى أن ماليزيا قد انتهجت العديد من السياسات التي حاربت بها ظاهرة الفقر، بحيث أظهرت الاحصائيات أن خلال عام 2016 عرفت انخفاض في نسبة البطالة إلى نحو 3.4 %، وهو ما يشير إلى خلو البلاد من البطالة بحسب المعايير الدولية، التي تعتبر أي دولة خالية من البطالة إذ قلت فيها نسبة العاطلين فيها إلى ما دون 4% ؛ وقد وصلت ماليزيا إلى هذا بعد انتهاجها العديد من السياسات التي حاربت بها ظاهرة البطالة، تمثلت في بعث عدد كبير من الماليزيين للدراسة والتدريب خارج البلاد، مع توفير

[26] زهيرة كاملي، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا: محددات ومؤهلات، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية، 2019، ص205.

[27] صالح خويلدات، معمر طرايش، قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط: التجربة الماليزية، قراءة الخطط التنموية، نظرة استشرافية 2020، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017، ص95.

[28] أحمد محي الدين محمد التلباني، مرجع سابق، ص39.

حزم دعم وقروض ميسرة لذويهم، بقصد تحسين نوع المهارات للقوى العاملة المحلية، واكتسابها خبرات أجنبية رائدة لا سيما في ميادين الإدارة الاقتصادية[29] .

أما بخصوص **مؤشر الاستثمار الداخلي والخارجي** عملت الحكومة الماليزية منذ استقلالها على دعم جهود الاستثمار المحلي قصد إحلال الواردات، ومع تطور الأسواق الدولية وانفتاحها كان لا بد عليها كدولة تهدف لتحقيق مستويات الدخل العالي أن تتوجه لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وكان الهدف الرئيسي لتلك الاستراتيجية تطوير القطاعات المحلية، من خلال اكتساب التجارب والمهارات من الشركات المتعددة الجنسيات، وقد حققت الاستثمارات المحلية ما قدره 150.6 بليون رينجت بنسبة 80.7 بالمائة، أما الاستثمار الأجنبي فقد حققت ايرادات قدرت ب 36.1 بليون رينجيت، بنسبة 19.3 بالمائة[30]، خلال الفترة من 1976 إلى 1980 ، نما الاستثمار الخاص بنسبة 13.6٪ سنويًا مما أعطى قوة دافعة لذلك التوسع في الأنشطة المحلية. وعرف معدل النمو أعلى نسبيًا للقطاع الخاص أدى الاستثمار إلى زيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي من 14.1٪ في عام 1975 إلى 17.7٪ في عام 1980[31].

المبحث الثالث: الدروس المستفادة وإمكانية تطبيقها في الدول العربية

"إن الله لا يغير مصير أمة إلا إذا حاولت الأمة نفسها أن تتحسن"[32]

أثارت التجربة الماليزية اهتمام كثير من الدول النامية ومنها الدول العربية، التي تسعى للاستفادة منها كرؤية ومقاربة تنموية اقتصادية واجتماعية رائدة يقتدى بها، بعد أن قدمت كثير من الدروس التي يمكن الأخذ بها لبناء اقتصاديات عربية قوية تواكب التطورات العالمية، والخروج من شراك التخلف وتحقيق تنمية اقتصادية هامة، خاصة وأنها تمتلك من المقومات ما يساعدها على الخروج من دائرة التخلف التي تقبع بها.

المطلب الأول: الدروس المستفادة تنمويا

إن التجربة الماليزية لها خصوصياتها، فهي لا تقدم وصفة سحرية للدول العربية التي تعاني الاختلالات السياسية، العرقية، المذهبية، ذلك أن لها بيئة خاصة نجحت فيها، ومع ذلك فإنها تقدم كثير من الدروس

[29] سيمر أبيش، مختار بونقاب، دراسة التجربة الماليزية في مجال محاربة البطالة (الدروس المستفادة)"، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، 2018، ص161.

[30] صالح خويلدات، معمر طرايش، مرجع سابق، ص94.

[31] Office of the Prime Minister, "The fourth Malaysia plan (FMP)," Asia Pacific Energy, accessed 1 may 2022: **https://policy.asiapacificenergy. org/sites/default/files/4th%20MP.pdf** , p.22.

[32] محمد مهاتير، التجربة الماليزية "نهضة أمة، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2016، ص14.

الممكن الأخذ بها، خاصة في ظل الاضطرابات و الثورات العربية، ولعل ما يمكن الاستفادة منه عربيا من هذه التجربة نذكر:[33]

1. **معادلة الكل يكسب**، وهي معادلة تقوم على توفير شبكة أمان لكافة أطياف المجتمع، وعلى ضمان حرياتهم وحقوقهم السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، مع تحقيق عدالة اجتماعية تراعي الفوارق والتعدد الطائفي والعرقي، وكذا الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع، وهي معادلة تقوم على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الفئوية الضيقة، لتكون صمام أمان أمام مخاطر التشتت والصراع.
2. **الاستقرار السياسي القائم على تحالف لاعبي اللعبة السياسية**، دون الدخول في سياق الابتزاز السياسي وفق منطق "تقاسم الكعكة"، مع اعطاء فرصا للأحزاب والتحالفات الكبرى للفوز في الانتخابات بما يسمح في دفع عملية التنمية.
3. **ايجاد رؤى تنموية و اصلاحية طويلة الأمد**، تكون لبنة قوية لمشاريع تنموية قابلة للتنفيذ في مشاريع عملية جادة بعيدا عن الشعارات الجوفاء.
4. **الاهتمام بالتنمية البشرية**، والاستثمار في رأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار، مع ضرورة تبني استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين، وكل هذا عن طريق الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل ومنظومة القيّم التي حض عليها في المجال الاقتصادي وغيره، وإعمال مبدأ الشورى من خلال نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان.
5. **توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر** من خلال تهيئة البنية التحتية وسن قوانين استثمار محفزة تحمي المستثمرين، بالإضافة إلى تطوير المناهج التعليمية لمواكبة التكنولوجيا والتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة[34].

المطلب الثاني: أسس النهوض باقتصاديات الدول العربية

رغم غنى الدول العربية بالموارد الطبيعية والقدرات البشرية الهائلة، إلا أنها تفتقر إلى رؤية واضحة المعالم تبنى عليها اقتصاداتها الوطنية، في ظل العجز المؤسساتي، والظروف المحيطة بالأنظمة السياسية، إلى جانب ضعف المقدرات الاتصالية والتواصلية داخل النظام السياسي لصالح قوى خارجية تعمل على تشجيع التفرقة واللعب على متغيّرات الهوية، الثقافة والدين.

[33] محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص208.
[34] سمير أبيش، مختار بونقاب، مرجع سابق، ص167

تأسيسا عمّ سبق، فإن قدرة الدول العربية على النهوض وتحقيق التنمية المنشودة يتطلب تركيز جهودها على ثلاثة محاور، تكون منطلقاً لكافة الإجراءات الضرورية الأخرى، تتمثل هذه المحاور في[35]:

– **امتلاك الإرادة الحازمة والرؤية الواضحة:** وذلك بتوظيف القدرات المادية والبشرية وفق رؤية مستقبلية.

– **تنمية رأسمال البشري:** الذي يعد لحد الآن طاقة مهدورة في العالم العربي، وذلك بتبني سياسات تعليمية وتشجيع البيئة البحثية لمنع هجرة الأدمغة، كما يجب إعادة تكوين منظومة القيّم والثقافة المجتمعية على أسس تخدم النهوض الاقتصادي والتركيز على بناء ثقافة الادخار والإنتاج والاستثمار.

– **الكشف عن نقاط القوة في الاقتصاد والمجتمع:** والعمل على توظيفها لاستنهاض القدرات وحشد الطاقات وتنفيذ البرامج والمشاريع في إطار الإصلاحات الاقتصادية النابعة من الاحتياجات الفعلية والمعتمدة على الموارد المتوفرة والمنسجمة مع الرؤية بعيدة المدى للتطوير.

الخاتمة:

شهدت ماليزيا نهضة تنموية على كافة المجالات الحياتية؛ الاقتصادية، الاجتماعية، التعليم، الصحة ومجالات أخرى؛ معتمدة في ذلك على مقومات وقيّم إسلامية عرفت كيف تجسدها واقعياً وتخرج بذلك الشعب الماليزي من حالة التعفن والظلام الذي كان يعيش فيه، وتنقله نحو التقدم والازدهار.

وعليه، يمكن القول أن القيادة الناجحة تصنع تميّزا وفارقاً كبيراً، فرغبة ماليزيا للنهوض التنموي رغبة داخلية طموحة سطرها قادتها، وقد عملت بذلك على الاستغلال الأمثل لإمكانياتها المادية والبشرية، دون اللجوء إلى الاقتراض من البنوك وإملاءاتها السياسية وكذا إغلاق الباب أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.

خلصت الدراسة لجملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ تعتبر النهضة التنموية الماليزية تجربة رائدة في العالم الحديث.
- ✓ تعكس التجربة الماليزية نموذجا يدمج الفكر الاسلامي والفكر الاقتصادي الحديث.
- ✓ اعتماد ماليزيا على التخطيط الجيد وتطوير الرأسمال البشري مثلت مقومات رئيسية في نجاح تجربتها التنموية.
- ✓ قدمت ماليزيا دروسا يمكن الاستفادة منها عربيا للنهوض وتطوير اقتصاديات الدول العربية.

من النتائج المستخلصة سالفا، نقدم جملة من التوصيات:

إن قدرة الدول العربية على مواكبة التجارب الدولية ومنها التجربة الماليزية، انما يتطلب:

[35] بوشول السعيد، جرمون سعاد، قاوي معمر، مرجع سابق، ص108.

- الاستثمار الفعال في رأسمالها البشري الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد.
- العمل على الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية ومقوماتها الاقتصادية قصد الخروج من شراك التبعية والتخلف.
- توفر الارادة السياسية الجادة للأنظمة العربية لبناء نموذج تنموي خاص بها بعيداً عن الاملاءات والتدخلات الخارجية.
- فتح المجال أمام الاستثمار الخارجي وتهيئة البيئة القانونية لذلك.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

أولا: الكتب

1. بن حته إلياس، مشروع الإسلام الحضاري والتجربة التنموية في ماليزيا: دراسة في دور القيّم الإسلاميّة في التنمية ، في: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019.
2. زهيرة كاملي، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا، محددات ومؤهلات، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية، 2019.
3. محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 2014.
4. محمد مهاتير، التجربة الماليزية "نهضة أمة"، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2016.

ثانيا: التقارير

1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2016،(لمحة عامة) تنمية للجميع، 2016.
2. وزارة التربية و التعليم الماليزية، خطة التعليم في ماليزيا (2013–2025)، مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي. الجزء الأول، بغداد، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2017.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1. أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة، أطروحة دكتوراه، جامعة الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019.
2. بلال محمد سعيد المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، 2016.

رابعا: المقالات

1. بوشول السعيد، جرمون سعاد، قاوي معمر، "تجربة الاصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة عربياً"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة العدد 04، جانفي 2020.
2. سيمر أبيش، مختار بونقاب، "دراسة التجربة الماليزية في مجال محاربة البطالة (الدروس المستفادة)"، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، 2018.
3. صالح خويلدات، معمر طرايش، قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط: التجربة الماليزية، قراءة الخطط التنموية، نظرة استشرافية 2020، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017.
4. عاشور كتوش، حاج قويدر قورين، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10،2008.
5. نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 –2010"، دراسات دولية، العراق، العدد 54، 2012.
6. وفاء لطفي، "السياسات التنموية في ماليزيا"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 4، أكتوبر 2011.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. د.ذ.ك، "نمو هائل في الاقتصاد الماليزي: نموذج استرشادي للدول النامية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. على الرابط: https://rawabetcenter.com/، تاريخ الاطلاع : 2021/12/30.
2. وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، المركز الديمقراطي العربي، 25 ماي 2017، على الرابط:https://democraticac.de/?p=46742

باللغة الأجنبية

1. Development In The Past: How Has The Economy Changed?, Malaysia's Development Journey: Past, Present And Future, Khazanah Research Institute.
2. Asadullah, Niaz M, Mansor, N And Savoia, Explaining A 'Development Miracle': Poverty Reduction And Human Development In Malaysia Since The 1970s. Working Paper. Manchester: The University Of Manchester. 2019.

3. Office of the Prime Minister, "The fourth Malaysia plan (FMP)," Asia Pacific Energy, accessed 1 may 2022: https://policy.asiapacificenergy.org/sites/default/files/4th%20MP.pdf , p.22.

4. encyclopedia, malaysia-economic development, in web : https://www.nationsencyclopedia.com/asia-and-oceania/malaysia-economic-development.html, date : 19/11/2021, heure : 18 :18.

5. Gouvernement of malizia, getting formal education. In site : https://www.malaysia.gov.my/portal/category/871, date : 30/12/2021, heure : 21 :19.

6. World bank, « the world bank in malaysia », in site : https://www.worldbank.org/, date : 22/1/2021, heures : 22 :08.